زاهر الخطيب يوجه سؤالاً للحكومة حول ملابسات ترافق المداهمات

.. وخوري يستطلع الأمر من جرمانوس

وجه النائب زاهر الخطيب، امس، سؤالا الى الحكومة، بواسطة رئاسة مجلس النواب، حول اقتحام عناصر من فرقة المكافحة في الجيش اللبناني منزله في ٢٣ تشرين الاول الحالي و « شهر احد عناصر القوة المسدس على رأسه (النائب الخطيب) واعتقال المتواجدين في المنزل وسوقهم الى شاحنة عسكرية ».

واعتبر الخطيب الحادث « خرقا فاضحا للدستور وللحصانة النيابية التي يتمتع بها، بسبب الاجراءات الارهابية التي رافقت اختراق حرمة، المنزل دون الالتزام باي اجراء صحيح او باي صيغة قانونية او اخلاقية ، وبسبب التهديد الذي لاقاه بفعل اشهار المسدس على رأسه وانتزاع مرافقيه وسائر الموجودين في منزله بشكل فوضوي عشوائي ... » .

وذكر الخطيب في سؤاله انه عندما « احتج على هذا التصرف العبثي والخطير واكد لافراد القوة ان ما يفعلونه يشكل ظاهرة خطيرة جدا وسابقة لخرق فاضح لاعراف الدستور واحكام القانون وللحريات والحرمات والحصانة النيابية، اجابوه انهم لا يخرقون حصانة احد لانهم لا يفتشون منزل نائب بل منزلا يدعى ساكنه جورج دفوني وهو مطلوب للعدالة ».

وقال: لقد عرضت على الجنود كل الموجودين في المنزل فلم يتمكن واحد منهم (الجنود) من التعرف على الشخص الذي زعموا انهم يلاحقونه والذي تبين انه اسم موهوم اختلقوه لاهداف اخرى لا يمكن ان تكون الا سياسية بحتة ».

واضاف النائب الخطيب يقول ان الجنود « اثاروا حجة اكتشافهم في المنزل بعض الاجهزة اللاسلكية وبعض قطع السلاح واخذوا يتلفظون بكلمات نابية وقاسية وبعد ان اخرجوا ما وجدوه من سلاح واجهزة قد تتواجد في منزل اي مسؤول في الظروف التي كنا نعيش، طلبوا من جميع الحاضرين التوجه الى الشاحنة ».

واعتبر الخطيب « اقتحام الجيش لحرمة منزله دون مسوغ قانوني، يجعل من حقه المشروع ان يؤكد ان ما حصل معه له علاقة مباشرة بمواقفه وارائه السياسية التي يكفلها له الدستور ».

وطلب الى الحكومة اجابته على ما ياتي:

اولا: هل اعطت الحكومة كسلطة سياسية صلاحيات « غير مشروطة » للسلطة العسكرية في سياق تكليفها بتطبيق الخطة الامنية؟ ام انها اشترطت تطبيق هذه الخطة بالاصول الدستورية والقانونية؟

ثانيا: ما هي الضمانات الاجرائية والفعلية التي وفرتها الحكومة لمراقبة هذه الاجراءات وللحؤول دون حدوث اي انتهاك للدستور او للقوانين ابان تطبيقها؟

وهل ستحاسب المسؤولين الذين اساؤوا استعمال حقهم سواء عن حسن نية، او لغايات خاصة بهم؟

ثالثا: هل ان الحكومة توافقنا الراي حول خطورة الامور في حال انتهاك حرمة الدستور واختراق الاعراف والقوانين والاصول الشرعية؟

وهل ستحاكم المسؤولين عن هذه الانتهاكات التي تشكل انحرافا ان لم نقل تخريبا على المسيرة المنشودة؟

رابعا : واخيرا ، ما هي الاجراءات الفورية التي ستتخذها السلطة السياسية كحكومة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات الخطيرة. وتردع اصحابها وتحاسب المسؤولين عنها؟

من جهة ثانية، عقد وزير الدفاع عصام خوري، امس اجتماعا مع مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية اسعد جرمانوس، واطلع منه على تفاصيل مداهمة منزل النائب الخطيب ومجريات التحقيق والتدابير القانونية المتخذة بهذا الخصوص.

وابلغ جرمانوس الوزير خوري انه وضع يده على القضية ويواكب شخصيا التحقيقات الجارية.

وقد اكد خوري وجوب مراعاة جميع القوانين والانظمة المرعية الاجراء وفي مقدمتها تلك التي تتعلق بحصانة النائب واصول المحاكمات الجزائية وتعقب كل مخالفة.